ضمن الفعاليات الثقافية والعلمية المستحدثه في حملة "معانا تصير"

«أدفوكتس جروب» تنظم ندوة «حل مجلس الأمة في ميزان الدستور والدستورية»

حصة العودة: الندوة تؤكد حرص الأكاديمية على دورها في إطار المسؤولية الاجتماعية

حصة العودة

جانب من الندوة

نظمت أكاديمية أدفوكتس جروب في مقرها ندوة علمية تحت عنوان "حل مجلس الأمة في ميزان الدستور والدستورية"، شارك فيها أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق، جامعة الكويت الدكتورإبراهيم الحمود، و أستاذ القانون العام بكلية الحقوق، جامعة الكويت والمستشار الدستوري بمجلس الأمة سابقا الدكتور داود الباز، وهي تأتي ضمن الأنشطة العلمية والثقافية المدرجة ضمن حملة الأكاديمية التي أطلقتها مؤخراً تحت عنوان "معانا تصير" وتستمر حتى شهر مايو المقبل للتأهيل القانوني المحترف للمتخصصين في المجالات العلمية والنظرية المختلفة.

وتميزت الندوة بطرح العديد من التساؤلات في إطارها الموضوعي وكان من أبرزها كيف حدد الدستور ورسم توزيع السلطات بين المؤسسات الدستورية مثل المحكمة الدستورية ومجلس الأمة؟ وماهي ضمانات عدم تغول مؤسسة على سلطات الأخرى؟، الإشكالية التي نطرحها تناقش بشكل عام العلاقة بين الدستوري والسياسي: أيهما يحكم الآخر؟ وإلى أي مدى يمكن للدستور بعمومية أحكامه أن يروض السياسي؟، كيف يمكن للدستور أن يكون مصدراً للقيم الأخلاقية والمبادئ الأساسية التي يجب على البرلمان الالتزام بها، بدل أن يكون مجرد إطار قانوني لتنظيم السلطات؟

وفي السياق ذاته قالت الرئيس التنفيذي لأكاديمية أدفوكتس جروب حصة العودة إن الندوة من الفعاليات المستحدثة في حملة "معانا تصير" وهي تستهدف التأكيد على دور الأكاديمية التوعوي في إطار حرصها على مبدأ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز التفاعل مع القضايا والأمور التي تمس المواطنين والمجتمع الكويتي، مشيرة إلى أن موضوع الندوة متداخل بين ما هو قانوني وسياسي، ومثقل بالدلالات العلمية والفقهية والمواءمات الواقعية، لذلك فالحديث عنه هو حديث عن موضوع الساعة وفي نفس الوقت هو حديث عن موضوع قديم قدم الديموقراطيات نفسها، وهو ما يعطي للموضوع أهمية كبرى مستمدة من التاريخ وممتدة للحاضر والمستقبل.

وأردفت العودة في تصريح صحافي موضحة إن البرلمان يستمد شرعيته من الشعب عبر انتخابه بالاقتراع العام، وفق الدستور وقانون الانتخاب، وفي المقابل يستمد القضاء الدستوري شرعيته من الدور المناط به في صون الدستور، الذي هو التعبير الأسمى عن ارادة الشعب وسيادته، وركيزة شرعية كل السلطات، بما فيها شرعية سلطة البرلمان نفسه، والتأكيد في الفصل في صحة تمثيل الشعب على مستوى البرلمان ، بالإضافة الى مراقبة دستورية القوانين والفصل في الطعون النيابية للانتخاب، وهو ما ينعكس إيجابيا على استقرار البرلمان.

وأضاف إن استمرار الحياة البرلمانية مرهون أيضاً بقرارات الناخبين واختيارهم لمن يمثلهم وفق معيار الكفاءة والبرامج الانتخابية السليمة التي تترجم لمصلحة الوطن وبعيداً عن القبلية والطائفية والمحاصصة.

من جهته ثمن أستاذ القانون العام بكلية الحقوق، جامعة الكويت بالقضاء الدستوري. فمصدر الصلاحيات في الحالتين واحد وهو الدستور.

بدوره قال أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق، جامعة الكويت الدكتورإبراهيم الحمود إن مراسيم حل مجلس الامة وابطاله مع تعديل قانون المحكمة الدستورية أصبحت في مأمن كبير حيث حدد القانون الزمن والوقت للطعون ومراسيم الدعوة للانتخاب، وهو ما ينعكس إيجابيا على استقرار البرلمان.

وأضاف إن استمرار الحياة البرلمانية مرهون أيضاً بقرارات الناخبين واختيارهم لمن يمثلهم وفق معيار الكفاءة والبرامج الانتخابية السليمة التي تترجم لمصلحة الوطن وبعيداً عن القبلية والطائفية والمحاصصة.

من جهته ثمن أستاذ القانون العام بكلية الحقوق، جامعة الكويت والمستشار الدستوري بمجلس الأمة سابقا الدكتور داود الباز مبادرة أكاديمية أدفوكتس جروب وسبقها في التنظيم لندوة عن حل المجلس وفقاً لما ورد في خطاب سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد للخروج على الثوابت الدستورية وفقا لما ورد في الدستور أن ذات سمو الأمير مصونة ولاتمس قولا وفعلا، مشددا على أهمية دور الوعي السياسي لدى الرأي العام وضرورة فهمه ماهية بعض المصطلحات مثل البرلمان الفعلي ، ومبدأ دوام سير السلطات العامة ومبدأ الإخلاص للدستور وأن القاضي الدستوير يتعامل مع إرادة الشعب ولايركز في أحكامه على الألفاظ والمباني وانما على المقاصد والمعاني.

واختتم الباز بالتأكيد على تقدم وتميز الدستور الكويتي واهميته كعقد بين الحاكم والمحكوم، ولافتا الى أن الدستور الكويتي حريص على سريان القانون العام ، والارتقاء بالقضاء الدستور وفهم نصوصه والتعمق بها كفيل بتحقيق الاستقرار للسلطات في البلاد .

مصممة لتجربة سفر استثنائية وآمنة

«KIB» يعرّف عملاءه بمزايا بطاقة فيزا متعدّدة العملات مسبقة الدفع

جانب من المؤتمر الصحافي

عقد بنك الكويت الدولي (KIB) مؤتمراً صحفياً للإعلان عن مجموعة المزايا التي يوفّرها منتجه الرقمي الجديد والمبتكر، وهو بطاقة فيزا متعدّدة العملات مسبقة الدفع، وذلك في إطار استراتيجيته الشاملة والهادفة إلى توفير حلول ومنتجات مصرفيّة مبتكرة تضمن الراحة والسهولة لكافة عملائه، بما يرتقي بمستوى الخدمات التي يقدّمها لهم ويضمن تمتّعهم بتجربة دفع وتسوّق آمنة ومريحة خلال السفر وعند إنجاز معاملاتهم الدولية.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام في الإدارة المصرفية للأفراد، عثمان توفيقي: "نحن نفتخر بكل ما نبتكره من منتجات وخدمات تقدّم قيمة مضافة لعملائنا، ويسرّنا اليوم إطلاق بطاقة فيزا متعدّدة العملات مسبقة الدفع، لتكون وسيلة الدفع الرقمية المصمّمة لتلبية احتياجات المسافرين وضمان تمتّعهم بتجربة مصرفية متميّزة من حيث السهولة في إنجاز معاملاتهم المالية الدولية، سواء كانت عمليات التسوّق عبر الإنترنت، أو معاملات الطلاب المبتعثين في الخارج، وغير ذلك من الاحتياجات الحيوية التي تناسب أسلوب حياتهم العصري، حيث سيتمكّن عملاؤنا من طلب إصدار البطاقة رقمياً عبر التطبيق والبدء باستخدامها خلال دقائق".

ومن جانبه، قال مدير عام إدارة الابتكار الرقمي وذكاء المعلومات، محمد عاطف الشريف: "نحن في KIB نواصل سعينا لابتكار كل ما هو جديد وعصري في عالم الحلول المصرفية الرقمية، وتجسّد هذه الخطوة المتقدّمة حرصنا على توفير منتجات وخدمات تمتاز بالمرونة والأمان مع ضمان الكفاءة وتطبيق أعلى المعايير العالمية". مشيراً إلى أن هذه البطاقة ستكون قيمة مضافة إلى تجربة العملاء خلال السفر، لما ستوفّره من وقت وجهد العملاء عند إنجاز عمليات الدفع عبر الإنترنت، وكذلك الأمان وراحة البال كونها معتمدة العملات وتتمتّع بالحماية لتوافقها مع خاصية 3D Secure التي تضمن موثوقية عمليات الشراء ويمكن لحاملي البطاقة اضافتها الى المحافظ الرقمية مثل Apple Pay و Sa – sung Pay من غير الحاجة لطلب بطاقة بلاستيكية.

وبدورها، تحدّثت مدير المنتجات في إدارة الابتكار الرقمي وذكاء المعلومات، ليلى نصرالله، حول تفاصيل البطاقة الجديدة قائلة: "تتيح البطاقة الجديدة لعملائنا الاستفادة من 12 عملة عالمية مختلفة يمكن إضافتها، علماً بأن عملتها الأساسية هي الدينار الكويتي، ويمكن للعميل اختيار 5 عملات مختلفة وإضافتها إلى المحفظة بما يتناسب ومتطلباته الشرائية أثناء السفر. ومن بين العملات المتوفّرة الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الليرة التركية، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي، الدينار البحريني، الريال القطري، الريال العماني، الجنيه المصري، والدينار الأردني. وتقدّم البطاقة أسعار صرف تنافسية عند التحويل من الدينار الكويتي إلى أي محفظة من العملات المذكورة".

وأضافت: "بإمكان العميل إعادة تعبئة بطاقته متعدّدة العملات مسبقة الدفع باستخدام محفظة الدينار الكويتي فقط، حيث يكون التحويل بكل سهولة وسلاسة من خلال تطبيق KIB أو أي من قنوات البنك الرقمية أو فروعه، وبحدّ يومي يصل إلى 3,000 دينار كويتي. والأهم من ذلك أن البطاقة تحمي العميل من تقلّبات أسعار الصرف خلال السفر، وذلك عبر إمكانية الدفع بعملة البلد دون فرض أي رسوم إضافية، ما يجعل تجربة السفر والدفع أكثر مرونة وسهولة".

وبدوره، أشاد مدير تطوير الأعمال في مكتب فيزا بالكويت، علي حناوي، بهذه الخطوة المتميّزة قائلاً: "نحن نرى في هذا المنتج الجديد من KIB واحداً من الحلول المصرفية المبتكرة التي توفّر للعملاء ميزة الاستفادة من شبكة فيزا العالمية التي تضمّ 130 مليون علامة تجارية شريكة، ما يضمن لحاملي بطاقات فيزا المصدّرة من KIB وصولاً شاملاً وراحة تامة ومرونة استثنائية في كافة الخدمات التي تلبّي احتياجاتهم خلال السفر. وإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الشريحة من العملاء إنجاز مدفوعاتهم الآمنة عبر VisaNet، وهي الشبكة العالمية المتقدّمة التابعة لشركة فيزا". موضحاً أن هذه المبادرة تؤكّد حرص الشركة على تعزيز تجربة السفر، ومعبّراً عن سعادته بالشراكة المستمرّة مع KIB والتعاون من أجل إطلاق هذه البطاقة متعددة العملات مسبقة الدفع بنجاح.

ويمكن لأي شخص يتجاوز عمره 18 عاما مسجّل كمستخدم في تطبيق KIB موبايل ويمتلك حساباً فعالاً لدى KIB تقديم طلب للحصول على هذه البطاقة بسهولة واستخدامها مباشرة بعد إصدارها خلال دقائق، مقابل رسوم سنوية بقيمة 12 ديناراً كويتياً. وسيحصل العملاء على 50 نقطة ترحيبية من برنامج مكافآت KIB عند أول إصدار للبطاقة التي ستساعدهم بإنجاز العمليات في كافة فروع البنك، سواء عبر أجهزة السحب الآلي أو جهاز الصراف الآلي التفاعلي أو نظام الرد الصوتي التفاعلي أو أي من قنوات البنك المصرفية عبر الإنترنت.

وتجدر الإشارة إلى أن KIB يواصل سعيه الدؤوب إلى توفير حلول مصرفيّة رقميّة متطوّرة تواكب أسلوب حياة عملائه واحتياجاتهم المتنامية، وتتماشى مع مسيرته الحافلة بالابتكار والتغيير من خلال تبنّي استراتيجية شاملة تركّز على تقديم تجربة ذات مستوى أكثر تقدّماً ورفاهية لعملائه، انطلاقاً من شعاره الأساسي بنك للحياة.

عمومية «الامتياز» تقر إطفاء الخسائر المتراكمة

أقرت الجمعية العامة العادية لمجموعة الامتياز الاستثمارية إطفاء كامل الخسائر المتراكمة البالغة 2.25 مليون دينار من حساب الاحتياطي الاختياري.

وحسب بيان الشركة للبورصة أمس الأربعاء، تمت الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بإصدار صكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملات الأجنبية.

وفوضت الجمعية مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك الصكوك ومدتها وقيمتها الإسمية والعائد عليها، وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها، وذلك بعد أخذ موافقات الجهات الرقابية المختصة.

وتم تفويض مجلس الإدارة لإبرام جميع الاتفاقيات اللازمة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وذلك لتمويل عمليات الشركة، وتفويضه بالتعامل مع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وفقاً لأغراض الشركة، وشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وافقت الجمعية العادية على ما قررته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بإخراج الزكاة الشرعية للسنة المالية 2023 البالغة 37.36 ألف دينار، وعلى تفويض مجلس الإدارة بالتصرف بأموال الزكاة الشرعية وتحديد أوجه صرفها تحت الإشراف الشرعي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

استعرضت الجمعية تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة التي تمت خلال السنة المالية الماضية والمصادقة عليه، وتم تفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للسنة المالية 2024.

كما تم إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذممهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية خلال السنة المالية الماضية 2023.

وافقت الجمعية على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين شعيب عبدالله شعيب و قيس محمد النصف كمراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2024، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.

وصادقت الجمعية العامة العادية علي إعادة تعيين شركة أصول للاستشارات للقيام بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية 2024، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وناقشت تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة، وتقرير مراقبي حسابات الشركة والبيانات المالية المجمعة للشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وتقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للشركة وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية ب31 ديسمبر 2023.

واستعرضت الجمعية تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات مالية وغير مالية على الشركة، وتمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم استقطاع مبالغ لحساب الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري عن السنة المالية الماضية.

وتكبدت "الامتياز خسائر في عام 2023 بقيمة 9.83 مليون دينار بزيادة 123.5% مقارنة مستواها في العام السابق له البالغ 4.40 مليون دينار.